السيد الرئيس،

بدايةً، اسـمحوا لـي أن أشـكر الوفدين الدائمين لكل من الاتحاد الروسـي وجمهورية كازاخستان على عقد هذه الجلسة الهامة في الوقت الذي يشهد فيه العالم أجمع الوضع المزري للأطفال المحاصـــرين في المناطق التي تســـيطر عليها تنظيمات إرهابية أو ميليشيات عميلة للخارج أو كيانات لا شرعية. كما أخص بالشكر السيدة آنا كوزنتسوفا، المفوضـــة الرئاســـية لحقوق الطفل في الاتحاد الروســـي على جهودها الكبيرة في هذا المجال وانخراطها في تعاونٍ جديٍ وبناء مع حكومة بلادي، والتي كان نتيجتها إعادة العشـــرات من الأطفال لبلدانهم، لاســـيما روســـيا الاتحادية، جمهورية كازاخســـتان، وجمهورية ألبانيا وغيرها.

السيد الرئيس،

يعدُّ الإرهاب من أخطر الآفات التي تصـــيب الدولة والمجتمع، وعندما ينتشـــر الإرهاب بمظاهره الإجرامية فإن المتضـرّر الأول منه هم الأطفال، ويتجلى هذا الضـرّر في مظاهر مختلفة. كما تتجلى الصـــورة الأكثر تعقيداً لهذا الضـــرر في ظاهرة تجنيد الإرهابيين والكيانات اللاشـــرعية الأطفال وإشـــراكهم في الأعمال الإرهابية والجرائم المتصـلة بها. وقد كان مسـرح مدينة تدمر الأثرية شـاهداً على ذلك حيث قام عدد من الأطفال المجندين من تنظيم داعش الإرهابي بإعدام /25/ جندياً سـورياً أمام عدسـات هذا التنظيم الإرهابي، الذي قام بنشـــرها على الانترنت لخدمة أجنداته الاجرامية. بالطبع، على عكس مصـــادرة بعض حســـابات Twitter الرئاســـية، لم تكلف أياً من شـــركات وســـائل التواصـــل الاجتماعي العملاقة في ذلك الوقت عناء حذف أو حظر الحســـابات التي تعرض هذا المحتوى المرعب على الإنترنت. من الواضـــح أن فهمهم لحرية التعبير مثير للاستغراب.

ترتكب المجموعات الإرهابية وميليشـــيات قســـد الانفصـــالية العميلة، جرائم وانتهاكات خطيرة بحق أطفال سـوريا بما فيها جرائم القتل والتشـويه واختطاف الأطفال وتجنيدهم ونقلهم لمناطق نزاع في دول المنطقة وحرق وتدمير المدارس والمشـــافي وعسـكرتها وعرقلة ومنع العملية التدريسـية. ولهذا فإننا نسـتغرب أن يتم تناول أوضـاع الأطفال في سوريا خارج سياقها الحقيقي وتجاهل الأسباب الجذرية للانتهاكات الخطيرة التي يعاني منها أطفال ســـوريا وفي مقدمتها الإرهاب والعدوان والاحتلال الأجنبي والإجراءات القســـرية الأحادية الجانب التي تفرضـــها دول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومما يزيد الطين بلّة أن تلك الدول بعينها ترفض استعادة مواطنيها من نساء وأطفال مقاتلي داعش الإرهابيين، لا بل ذهبت تلك الدول إلى أبعد من ذلك من خلال العمل على سحب الجنسية وجوازات السفر هؤلاء في حال تجرأوا على التفكير بالعودة إلى بلادهم الأصلية.

تجدد حكومة الجمهورية العربية إدانتها ورفضـــها المطلق لقيام الممثلة الخاصـــة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في حزيران 2019 بتوقيع ما تسمى خطة العمل مع ما يســمى "قوات ســوريا الدّيمقراطية"، وهي ميليشــيات انفصـــالية مســلحة مدعومة من قبل قوات الاحتلال الأمريكي في شمال شرق بلادي. إن هذه الخطوة التي تحاول الممثلة الخاصـــة للأمين العام عبرها إضـــفاء نوع من الشـــرعية على تلك الميليشــيات الانفصـــالية المســلحة، هي انتهاك فاضـــح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تؤكد جميعها على الالتزام القوي بســيادة الجمهورية العربية الســورية ووحدة وســلامة أراضــيها. إن قيام الممثلة الخاصــة بالتوقيع على ما ســمي "بالخطة" أعلاه واستمرارها في الترويج لها يؤكد موقفها المنحاز فيما يتصل بالوضع في سوريا ويقوّض أي فرصة للتعاون مع ولايتها.

السيد الرئيس،

إن الســـبيل الوحيد والقانوني لاســـتعادة الدول لرعاياها من أطفال عناصـــر التنظيمات الإرهابية، بمن فيهم أولئك المتواجدين في مخيم الهول وغيره من المخيمات ومراكز الاحتجاز التي تسـيطر عليها ميليشـيات قسـد الانفصـالية العميلة للاحتلال الأمريكي، هو من خلال التعاون والتنســيق مع حكومة الجمهورية العربية الســورية، وعبر القنوات الرسـمية. وقد شـهدنا مؤخراً وفاة عدد من الأطفال لدى محاولة لتهريبهم داخل صـهريج للمياه من مخيم الهول تمهيداً لتهريبهم إلى الخارج، كما شـهدنا قيام عدد من وفود الدول الغربية مثل الولايات المتحدة المريكية، وكندا، وبلجيكا، وفرنســـا، والسويد، والنمسـا، ومنذ وقت قريب كتالونيا، وغيرهم بالتسـلل بشـكل غير شـرعي عبر حدودنا مع دول الجوار إلى مناطق شمال شرق سوريا، وذلك دون التنسيق المسبق مع حكومة الجمهورية العربية الســورية أو الحصـــول على موافقتها، أو ســـمات الدخول اللازمة أصولاً. وقد وجهت حكومة بلادي رسالتين رسميتين بهذا الخصوص بتاريخ 27

من الشـــهر الجاري (كانون الثاني) لرئيس مجلس الامن وللأمين العام للأمم المتحدة.

إن هذا السـلوك من حكومات الدول الغربية وممثليها يبرز عدم احترامها للقانون الدولي والميثاق ومبادئ العلاقات الودية بين الدول. كما أن هذا الســـلوك يؤدي للإضـــرار بالأطفال المحتجزين لدى تلك الكيانات وفصـــلهم عن ذويهم كما كان الحال بالنســـبة لبلجيكا التي أعلنت حكومتها صـــراحة عن رغبتها باســـتعادة أطفال عناصـــر داعش البلجيكيين دون أمهاتهم. بالطبع، دعونا لا ننســـى هنا الطريقة الشـــنيعة التي يتم بها اسـتخدام الأطفال السـوريين المحاصـرين في المناطق الخاضـعة لسـيطرة الجماعات الإرهابية في تجارة الأعضاء، هذا بالإضافة إلى الزواج القسري.

وأخيراً، تبذل مؤسـسـات الدولة السـورية، بما فيها وزارة الشـؤون الاجتماعية والعمل، جهوداً هائلة على الرغم من الضـــغوط الكبيرة، لحماية ورعاية فئة الأطفال ممن وجدوا في المناطق التي تم تحريرها من الإرهاب أو ممن وصلوا إلى عهدة مؤسسات الدولة.

شكراً السيد الرئيس.